(8)

« الأحزاب والتنظيمات السياسية
مجرد شكل من أشكال
الديموقراطية وليست جوهرها ..»

obeikandl.com

obeikandl.com

الحرية والديموقراطية

يغيب عن بعض الذين يتناولون قضية الحرية والديموقراطية، عدة حقائق ترتبط بالظروف والتطورات التى تواجهها هذه القضية، لا يعطونها حقها من الدراسة والبحث، بل أن البعض يناقشون القضية من منطلق أكاديمى بحت، ويستندون فى ذلك إلى آراء مفكرى القرنين الثامن والتاسع عشر، دون وضع اعتبار لحقيقة التحولات الاجتماعية التى حدثت فى العالم منذ أوائل القرن العشرين، والذى بدأت تسير فيه الحرية الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الحرية السياسية وانعكاس ذلك على النظم الرأسمالية وعلى حركات التحرر الوطنى فى العالم خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث اعتبر العصر الذى نعيش فيه هو عصر انتشار الاشتراكية بمفهومها السياسى والاجتماعى. بل أنه لما يسترعى النظر، أن الذى يسيطر على الحكم فى دول غرب أوروبا حاليا، هى الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية التى هى فى الواقع محاولة من النظم الرأسمالية لاستقطاب المد الاشتراكى الذى يجتاح عالم اليوم، مع تراجع ملحوظ بالنسبة لأحزاب المحافظين والأحرار، التى هى من ناحية الواقع التاريخى كانت ثورة فكرية قامت قبل كل شئ لصالح الملاك فى ميدان جديد له أهمية جديدة

هو الميدان الصناعى ، وحينما يتكلمون عن «حقوق الإنسان» إنما يقصدون تلك الطبقة المحدودة من الناس الذين يملكون وسائل الإنتاج فى المجتمع .

بذلك أصبحت الاشتراكية هى الإطار المميز للنظم السياسية سواء فى شرق أوربا أو غربها ، وأن اختلفت المدارس الفكرية التى تنتمى إليها هذه النظم.

إن ذلك يوضح لنا حقيقة هامة ، هى أن قضية الحرية ليست قضية ثابتة أو جامدة . ولا يمكن معالجتها فقط من وجهة النظر الفلسفية ، بل أنها حقيقة لا سبيل إلى فهمها إلا فى نطاق الوجود الانسانى بأكمله بكافة جوانبه المادية والروحية. لذلك فهى ترتبط بمدى ما يحققه الإنسان من تطور فى حياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ولا يمكنها أن تظل مرتبطة بمفاهيم قديمة أو موروثة ، أو تكون مجرد قضية فلسفية بعيدة عن حقائق الحياة وإلا حكم الإنسان على نفسه بالفشل والجمود .

وقد عبر كثير من المفكرين عن آرائهم ونظرتهم الجديدة إلى حرية الإنسان أمثال سان سمون وفوريبه وروبرت اون وهارولد لاسكى وغيرهم . والتقى فكرهم فى حقيقة هامة وهى أن العبرة ليست فقط بالحريات السياسية دون أن يكون لها مضمون اجتماعى، وإلا كانت مجرد شعارات جوفاء تستخدم

لتخدير الشعوب.

أن تحقيق حرية الإنسان تقتضى إزالة كافة القيود التى تعوق حريته ، سواء كانت هذه القيود سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية . وأن من أهم الشروط لتحقيق الحرية هو تحرر الإنسان من الفاقة والحاجة أى تحريره من الاستغلال والظلم الاجتماعى ، والتحرر من الخوف بأن يشعر الإنسان بالأمان فى المجتمع الذى يعيش فيه ، بل عليه أيضا أن يتحرر من الجهل فإذا حرم الإنسان من المعرفة فسيكون عبدا لحفنة من المحظوظين الذين أتيحت لهم فرصة المعرفة ، فالمعرفة تفتح آفاقا جديدة أمام الإنسان، وتسمح بتحديد الطرق والوسائل لاكتساب السيطرة على القوانين الموضوعية ، وتقود مباشرة إلى قدر أكبر من الحرية . أننا نعيش فى عالم ملئ بالأخطار ، يتعين علينا أن نجازف بشق طريقنا خلاله . وتحت مثل هذه الظروف لا يمكن أن يكون للحرية أية قيمة إلا إذا كان العقل مدربا على استخدام حريته. فمنذ أن تمكن العلم من فرض سيطرته على الطبيعة ، تغيرت بذلك موارد القوة والسلطة ، أصبح حق الرجل الحديث فى التعليم شرطا أساسيا لحريته . ولكن الحرمان من المعرفة ليس إنكارا للحرية وإنما هو إنكار للمقدرة على استخدام الحرية للوصول إلى أهداف عظيمة . والرجل الجاهل قد يكون حرا فى جهله ولكنه لا يستطيع فى عالمنا أن يستخدم حريته فى تحقيق أى تأمين لسعادته .

وفى ذلك يقول «جيفرسون» : «لا يتأتى للشعب أن يكون جاهلا وحرا وفى حالة تحضر أيضا ... ان ذلك ضرب من المحال». ويقول «فرانكلين روزفلت» : أننا لا نستطيع أن نفترض فى غير مبالاة - أن أمة ما تتصف بالقوة والعظمة لمجرد أنها تتمتع بحكومة ديموقراطية. فقد علمتنا الأيام أن الدول الديموقراطية التى تمزقها الخلافات الداخلية وتضعفها الريبة المتبادلة الناشئة عن الظلم الاجتماعى. لا يمكن أن ترقى إلى مصاف الديكتاتوريات التى تتمكن - مع ما تتصف به من قوة - من القضاء على ما يعتريها من انقسامات داخلية فلكى تظل الديموقراطية متمتعة بالحياة ينبغى أن تصبح قوة فعالة فى حياة الناس اليومية، وينبغى أنها تجعل الرجال والنساء الذين تطمع فى ولائهم لها، يشعرون أنها معنية حقا بأمن كل فرد وطمأنينته، وأنها على قدر من التسامح بحيث تكفل التفاف جميع المواطنين حول وحدة قومية لا غناء عنها، وأنها ذات طبيعة محاربة تؤهلها للمحافظة على الحرية فى وجه الاضطهاد الاجتماعى الذى يهددها فى الداخل، والعدوان العسكرى الذى يهددها فى الخارج".

من هذا يتضح لنا أن مفهوم الحرية قد تطور عبر القرون والأجيال. فالحرية لم تصبح قاصرة على السادة دون العبيد كما نادى بذلك فلاسفة اليونان الأقدمين. كما أنها لم تصبح قاصرة على الحرية السياسية كما نادى بذلك فلاسفة عصر

الثورة الفرنسية، بل أصبحت فى عصرنا الحاضر تعنى الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وأصبح كل منهما يكمل الآخر.

الحرية والديموقراطية:

أن الحرية تتصل بحياة الفرد وتطلعاته أكثر مما هى متصلة بحياة المجتمع. ولكننا إذا اعتبرنا أن المجتمع هو مجموع الأفراد الذين يكونونه، فهى أيضا مرتبطة بحياة هذا المجتمع. والفرد بطبيعته ضعيف أمام المجتمع. إلا أن إرادته الحقيقية متماثلة مع أهداف التراث العام للمجتمع الذى ينتمى إليه. كما أنه لا يستطيع أن يصنع بنفسه هدفه فى الحياة وإنما مجموعة الأهداف فى المجتمع الذى يجد نفسه فيه، هى التى تصنع هذا الهدف. وهذا لا يتأتى إلا بفضل الحياة الاجتماعية التى تعطى للحياة معنى ومغزى وإتجاهاً.

أن حرية كل فرد مرتبطة بحرية المجتمع الذى يعيش فيه، ويجب أن تخضع لحرية ذلك المجموع الأكبر الذى يستمد منه الفرد كيانه بأكمله. ذلك أن حقوق كل منا تعتمد على السور الوقائى للتنظيم الاجتماعى. فنحن لسنا أحراراً لأنفسنا، بل للمجتمع الذى يعطينا كياننا. فقد مضى الوقت الذى كانت فيه حرية الفرد فوق حرية المجتمع. فإذا ما أطلق المرء العنان لرغباته - وهو ما يعتبر أهم علامات الحرية - فان ذلك

يمكـن أن يقـوده إلى النقيض تماما . وتصبح الحرية حرمانا من الحرية . يقول «سبينوزا» : «إننى أعتبر العجز الانسانى عن التحكم فى العواطف أو الاعتدال فيها عبودية ، فحين يكون الإنسان فريسة لعواطفه ، فانه لا يكون سيد نفسه ، وإنما هو يرقد تحت رحمة المصادفة ، حتى أنه كثيراً ما يجبر - وهو يرى ما هو أفضل له - على أن يتبع ما هو أسوء».

فإذا كانت الحرية بمفهومها المتطور هى الهدف الذى نسعى إليه، فان الديموقراطية هى الإطار الذى يمكن عن طريقه أن يمارس الفرد والمجتمع حريته الكاملة من خلاله . وكما أصبح للحرية مفهومها السياسى والاجتماعى، أصبح للديموقراطية مفهومها السياسى والاجتماعى. إلا أنها لا تؤخذ بمفهومها السياسى والاجتماعى فقط ، فهى أعمق من ذلك بكثير . فهى فلسفة متصلة بعقل الفرد وكيانه وحياة المجتمع الذى يعيش فهى. وهى ليست الحرية كما يتصورها البعض، ولكن - كما يقول لاسكى - الأسلوب الذى يؤدى إلى قيام الحرية ويضمن بقاؤها ، وإطار لحكومة يتوافر فيها الآتى:

1- إعطاء الجماهير الفرصة للتعبير عن آرائها بحرية تامة ، والا يكون ذلك وقفا على طبقة أو فئة بذاتها.

2- أن القوانين التى تصدرها هذه الحكومة سوف تربط مصالح أكبر الجماهير الشعبية بدرجة متساوية وألا يكون هدف هذه القوانين خدمة طبقات أو شرائح معينة فى المجتمع.

فالديموقراطية ليست مجرد شكل، بل أهم من ذلك محتواها ومضمونها. يقول البعض أن الديموقراطية معناها الأحزاب، وهذا غير صحيح فالأحزاب مجرد شكل من أشكال الديموقراطية وليست هى جوهرها، بل إنها فى حقيقتها الواجهة السياسية لطبقة اجتماعية أو مصالح اقتصادية معينة.

قد تكون الأحزاب وسيلة من وسائل الديموقراطية، ولكن إذا لم يكن هناك توازن بين القوى الاقتصادية والقوى السياسية فى المجتمع، بمعنى أن يفوق التقدم الاقتصادى التقدم السياسى، فان الحرية تصبح منعدمة حيث يسيطر رأس المال على كافة اوجه النشاط فى المجتمع، بما لا يحقق الحرية أو الحياة الديموقراطية الحقة للمواطنين. ولدينا أمثل كثيرة عن دول متقدمة تنطبق عليها هذه الحالة رغما عن أن نسبة الأمية فيها لا تتجاوز1% أو 2 %.

ويقول هارولد لاسكى «ليس معنى الحرية أو الحياة الديموقراطية هو قيام الأحزاب وتعددها. فقيام الدولة ذات الحزبين بل حتى المتعددة الأحزاب، ليست بالضرورة ضمان للحرية، فهذا يعتمد أولا على نوع وشكل توازى القوى الاقتصادية فى المجتمع وثانيا على علاقاتها ببنائه السياسى».

كما يؤكد هارولد لاسكى على أن قيام نظام الأحزاب السياسية فى مجتمع بناؤه الاجتماعى متخلف، فان ذلك يؤدى

إلى تقوية الاوتوقراطية وتصبح الحرية والديموقراطية وقفا على الطبقات التى تملك القوى الاقتصادية فيه .

هذا وتدور فى كثير من الأوساط السياسية فى أوربا الغربية مناقشات حول تطوير النظام الديموقراطى البرلمانى الذى لم يعد يلاحق التطور العلمى والتكنولوجى وأصبح متخلفا عن متطلبات العصر ، حيث تميل الحكومات إزاء هذا التطور إلى تركيز السلطة فى أيديها بل فى عدد من الخبراء وهذه هى المحنة التى تواجهها الديموقراطية الغربية فى وقتنا الراهن وتحاول إيجاد الصيغة الديموقراطية التى تتلاءم مع عصرا لعلم والتكنولوجيا . كما أننا نجد صور أخرى لتطور الديموقراطية فى يوغوسلافيا حيث تقوم بعض المجالس النوعية المتخصصة بجانب المجلس الاتحادى الذى يعمل على المستوى السياسى وذلك لمواجهة التعقيدات التى يفرضها عصرنا الحاضر .

إن ذلك يدلنا على أنه سواء فى غرب أوربا أو شرقها تجرى المحاولات ، لتطوير الديموقراطية بمضمونها وشكلها لتساير حركة التطور التى تسير فيها المجتمعات الإنسانية.

الواقع المصرى:

أن الواقع المصرى الذى لم يحاول كثير من الباحثين التعرف على حقيقته ، بل يتغاضون عنه عند بحث قضية الحرية

والديموقراطية فإنه مجتمع نام تبلغ نسبة الأمية فيه حوالى 70 % بمعنى أن 70 % من أفراد المجتمع لا يستطيعون ممارسة الحرية إلا نظريا بسبب الحاجة إلى المعرفة. كما أن التخلف المادى نسبيا والتفاوت الطبقى الذى أخذ يتزايد فى السنين الأخيرة ، أصبح يشكل من ناحية أخرى عائقا جديداً ضد الممارسة الديموقراطية من قبل الأغلبية التى لم تؤمن بعد من الناحية الاقتصادية أو تحصل على حقوقها الاقتصادية كاملة. وليس لديها وقت الفراغ لكى تستطيع أن تفكر سياسيا . حيث أصبح جهدها مركز للحصول على لقمة العيش .

ومعنى هذا أننا نواجه تخلفا ماديا وثقافيا ينعكس بدوره على قضية الحرية والديموقراطية. ليس معنى هذا إنكار الحرية ولكنه يضع العقبات فى سبيل ممارسة الحرية من قبل الأغلبية. كما أن مصر بموقعها الإستراتيجى المتميز. وكجزء من العالم الثالث أو العالم الرابع الذى تجرى على أرضيته مختلف أنواع الصراع بين الدول الكبرى المتقدمة ، يجعلها فى مهب تيارات سياسية واجتماعية مختلفة ، تغرى البعض على إتباع أى منها ، باعتبار أنها أظهرت نجاحا فى بلادها ، ومن الممكن أن تؤدى إلى نفس النتائج إذا ما طبقت فى مصر. دون وضع أدنى اعتبار لطبيعة الواقع المصرى وخصائصه الإيجابية والسلبية المختلفة ومدى التطور الذى وصل إليه.

هذا علاوة على ما يجب أن تمثله مصر فى الوطن العربى من قوة طليعية تقدمية، تعبر حقيقة عن ضمير الأمة العربية. وفى الوقت الذى ما زلنا نخوض فيه معركة ضارية ضد الصهيونية والإمبريالية العالمية.

إن هذا الواقع بعوامله المؤثرة المحلية والعربية والدولية تجعلنا نأخذ سبيل الحذر فى أى طريق نسلكه لبناء مستقبلنا السياسى والاجتماعى. وكان من الضرورى و نحن فى مرحلة ثورية أن يقوم تحالف قوى الشعب العامل ليكون بديلا ثوريا لتحالف الإقطاع ورأس المال المستغل. وقد استطاعت قوى العمال والفلاحين والمثقفين من خلال هذا التحالف أن تشق طريقها إلى قمة العمل السياسى والاجتماعى، بعد أن كانت محرومة منه فى الماضى. واستطاعت الرأسمالية الوطنية المنتجة أن تبلور وجودها فى مواجهة الرأسمالية البيروقراطية المستغلة المتحالفة مع رأس المال الأجنبى. وأمكن إلى حد ما تقليل عاملى عدم المعرفة وعدم الاكتفاء الاقتصادى على قضية الحرية والديموقراطية. كما أمكن بدرجة معينة تحقيق الديموقراطية الاشتراكية على أساس كمى وكيفى. كمى من ناحية شمولها وممارستها على كافة المستويات وكيفى من حيث ارتباط الديموقراطية السياسية بالديموقراطية الاقتصادية اللتان هما جناحا الحرية.

إلا انه من أهم العقبات التى وقفت فى هذا الطريق ، هو تفشى البيروقراطية داخل التنظيم السياسى الذى يمثل فلسفة التحالف بحيث أصبح العمل السياسى وظيفة أكثر منه رسالة . وقد نجحت البيروقراطية فى تخدير الجماهير وتقسيمها وإضعافها وخداعها بغية تنفيذ سلطتها المطلقة عليها. ولكنها فشلت فى إعطائها تربية ثورية. فبعد أن أخمدت اندفاع الجماهير الشعبية ، أصبح من العسير عليها أن تثير فيها جرأة ثورية . وهى تفضل صداقة ومساعدة ، الطبقات الرجعية أو الذين يناهضون الفكر الثورى أو البيروقراطيين من النقابيين بما يتناقض مع فلسفة التحالف ، التى تهدف إلى تعبئة الجماهير سياسيا واجتماعيا ونضاليا . والعمل على إذابة الفوارق بين الطبقات وحل التناقضات غير العدائية فيها . بل أنه بعد أن زادت حدة هذه التناقضات نتيجة السياسة الاقتصادية المتبعة ، مما أدى إلى اختلال التوازن بين قوى التحالف تطرح الشعارات "السلام الاجتماعى" و "السيولة الطبقية" . بما قد يوحى أن الهدف هو الإبقاء على هذه التناقضات بدون حل . فليس من المعقول أن يكون هناك تحالف بين قاهر ومقهور وبين مستغل ومُستغل . وأصبحت صيغة التحالف تستخدم لتثبيت أقدام الثورة المضادة وضرب الإنجازات التى تحققت من خلال نضال الجماهير ، ومن خلال العمل الثورى العظيم لثورة 23 يوليو 1952 . أن التناقض الصارخ بين الشعارات الاشتراكية المطروحة والحقيقة التى

نعيش فيها وتحس بها الجماهير يدمر ثقتنا بالقوانين والنظم الإدارية القائمة .

أننا و نحن نؤمن بصيغة التحالف فإنما تهدف إلى أن يكون هذا التحالف لمصلحة الجماهير العريضة من عمال وفلاحين ومثقفين ورأسمالية وطنيه منتجه ولا يكون ستاراً لتحقيق مصالح الأقلية . بل إنه لكى يكون هناك تحالف مؤثراً وفعالاً فمن الضرورى أن تكون على رأسه قيادة ثوريه تعى دروس الماضى وتعرف حقائق الواقع ولها تصور لإمكانيات المستقبل .

obeikandl.com